

لماذا يخشى النظام المصري ذكرى الثورة لهذا الحد؟



فيما يبدو أن ذكرى ثورة الخامس والعشرين من يناير باتت تُشكل كابوسًا للنظام المصري الحالي لا سيما الأجهزة الأمنية داخله، حيث تزداد وتيرة الإجراءات الأمنية الاحترازية التي تعتمد على الشك في كل أحد وكل شيء، تحسبًا لتكرار سيناريو 25 يناير 2011 وبالتحديد اليوم الأصعب في تاريخ هذه الأجهزة يوم 28 يناير.

حالة من الفزع واضحة على أذرع النظام الأمنية والاستخباراتية وتعكسها الحالة الإعلامية المؤيدة للنظام بضراوة والمحذرة من عواقب الخروج للتظاهرات في ذكرى الثورة، بالرغم من خفوت دعوات التظاهر في هذه الذكرى على عكس السنوات الماضية التي ربما كانت دعوات التظاهر فيها لإسقاط النظام أكثر نشاطًا وحدة.

أجواء ما قبل يناير 2011

حاول بعض المتابعين للشأن المصري إيجاد تبريرات لهذه الحالة التي تزداد أعراضها كلما اقترب يوم الخامس والعشرين من يناير، إلا أن غالبيتهم أكدوا أن النظام مدرك لقشله على الصعيد الداخلي، ومدرك أيضًا لمدى احتقان فئة الشباب في المجتمع بسبب ممارسات النظام القمعية التي استهدفت المجموعات الشبابية المختلفة ذات الطابع السياسي وغير السياسي، وهي الفئة الأكثر خطورة من وجهة نظر النظام المصري، حيث كان لها الدور الأكبر في تحريك ثورة 25 يناير.

هذه الحالة تستدعي تذكر أجواء ما قبل يناير 2011، من فشل سياسي للنظام ظهرت كبرى تجلياته ببرلمان صُنع في أروقة الحزب الحاكم منع أي صوت معارض من المشاركة فيه، حيث تأتي المقارنة بينه وبين البرلمان الحالي الذي صُنع في أروقة المخابرات العامة مع نفس حالة المنع من مشاركة أي تيار معارض حقيقي داخله.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد فشل النظام في الوفاء بوعوده الاقتصادية البراقة التي أطلقها دونما حساب، مع ازدياد حالة التدهور الاقتصادي والغلاء المعيشي الذي يطال المواطن يومًا بعد يوم.

هذا المواطن الذي أصبحت سلواه الوحيدة هي محاولة تصديق دعاية النظام حول ضرورة الصبر لمحاربة الإرهاب الذي أصبح غير محتمل، وهي حالة لا تختلف في ذاتها عن الحالة التي مرت بها مصر قبيل الثورة من تفشي للفساد ومافيا رجال الأعمال التي سيطرت على الثروات وتركزت المواطن يقاسي ويلات الأعباء المعيشية.

الوضع الحقوقي في مصر لا يختلف كثيرًا عن مثيله قبيل يناير الأول بل أن هذا الوضع بشهادة نشطاء كثر هو أشد سوءًا من ذي قبل، حيث تعج السجون المصرية بقرابة 50 ألف معتقل سياسي من تيارات مختلفة معارضة للنظام، فيما تشتد وتيرة القمع والتنكيل بالمعارضين بمنعهم من التظاهر واستخدام العنف ضد كل من تسول له نفسه بممارسة هذا الحق الذي منع بقانون فصله النظام. انتقلًا إلى التعذيب الممنهج الذي تمارسه قوات الشرطة على المعارضة، وازدياد حالات الاختفاء القسري في صفوف الشباب، ما يجعل الوضع مهيأ تمامًا لأي هبة شعبية وهو ما يدركه النظام بشكل جيد، بل ويستعد له مستدعيًا أجواء ما قبل 25 يناير 2011، ولكن هذه المرة تظهر محاولة تلافى الانفجار.

استعدادات تنم عن فزع

بشكل يومي منذ قرابة الشهرين ومع اقتراب ذكرى الثورة المصرية الخامسة، ولا يكف النشاط ووسائل الإعلام عن تدوال أنباء عن إجراءات احترازية يتخذها النظام قبيل 25 يناير، سواء بالتحذيرات من التظاهر، أو بإعلان خطط تأمين وخطط بديلة، مdahمات واعتقالات شبه يومية تستهدف أي تجمع معارض.

حيث أعلنت وزارة الداخلية عن خطة أمنية وضعت استعدادًا لـ 25 يناير، تم من خلالها رصد عناصر معارضة داخل دائرة الاشتباه، كما تم إجراء مسح بشركات القطاع العام والقطاع الخاص، لرصد أي من العناصر المعارضة المطلوب أمنيًا.

أما الواقع الميداني في مصر فقد شهد انتشار مكثف للأكمنة والحواجز الأمنية في شوارع المدن والمحافظات، مع الإعلان عن تركيب أكثر من 2000 كاميرا للمراقبة بمحطات مترو الأنفاق والأماكن العامة.

كما رفعت وزارة الداخلية المصرية من حالة التأهب وشنّت عدة حملات اعتقالات في صفوف المعارضين على مستوى الجمهورية، أسفرت عن اعتقال 700 شخص من عدة محافظات في ساعات قليلة، وحتى هذه اللحظة تجري عمليات مdahمات لمنازل نشطاء ومعارضين من عدة تيارات شاركت في ثورة 25 يناير، ومن ثم القبض عليهم وتحويلهم إلى محاكمات بعدة تهمة أبرزها تشكيل تنظيم يسمى "حركة 25 يناير".

ومن جملة مظاهر الفزع لدى النظام أن وزارة الداخلية أعلنت أيضًا عن اقتحام آلاف الشقق السكنية في منطقة وسط البلد في القاهرة، وسألت سكانها عن حسابات "فيس بوك" الخاصة بهم، ويأتي هذا الإجراء تحسبًا لاستخدام التجمعات الشبابية المعارضة لمساكن بالقرب من ميدان التحرير لإدارة الحراك على الأرض مثلما حدث إبان الثورة في العام 2011.

وفي نفس الاتجاه قامت وزارة الأوقاف المصرية بتحديد موضوعات خطبة الجمعة منذ أسبوعين بعنوان "حرمة التظاهر يوم 25 يناير"، استنادًا لفتوى تصف التظاهر بأنه جريمة ودعوات لتخريب الدولة.

هذا الفزع الذي أصاب الدولة ونظامها ليس في القواعد فقط وإنما في الرأس أيضًا، حيث عقد عبدالفتاح السيسي عدة اجتماعات مع الأجهزة الأمنية المختلفة، من بينها اجتماع عُقد بمقر المخابرات العامة، واجتماع آخر أعلن عنه مع مجلس الدفاع الوطني، وبعض القيادات الأمنية الكبرى، وذلك خلال أقل من أسبوعين.

هذا وقد تحدثت صحيفة "الشروق" المصرية عن عقد السيسي اجتماعًا موسعًا "غير معلن"، مع مستشارين وقيادات أمنية عليا لمراجعة ما أسمته "خطة تأمين ذكية" للبلاد في ذكرى 25 يناير.

شحن لأدوات القمع قبيل ذكرى الثورة

مع ظهور أنباء الاستعداد من قبل وزارة الداخلية لذكرى الثورة بخطط أمنية موسعة، بدأت عملية شحن الجنود وأمناء الشرطة والضباط قبيل هذه الذكرى التي تحمل مأساة لعناصر الشرطة المصرية التي انسحبت من كافة شوارع مصر يوم 28 من يناير بعد مواجهات عدة مع المتظاهرين ما أحدث بعدها "فراغ أمني" في البلاد استمر لشهور.

حيث تحدثت مصادر أمنية داخلية عن بدء شحن الجنود وأمناء الشرطة الأكثر تعاملًا مع التظاهرات لحثهم على عدم السماح بتكرار حالة 28 يناير مرة أخرى، عبر مزيد من التصعيد في المواجهة العنيفة إذا استلزم الأمر مع أي دعوات للتظاهر في ذلك اليوم.

بينما يبرز تخوف آخر يستدعي هذا الشحن هو سيناريو الفوضى الذي يقلق القيادات الأمنية في مصر، حيث تطورت احتمالية دخول مصر في هذا السيناريو منذ انقلاب الثالث من يوليو وكثرة المواجهات بين المناهضين للانقلاب والأجهزة الأمنية، حيث تسود حالة من الكر والفر بين المتظاهرين وعناصر الشرطة في أكثر من جبهة بطريقة عشوائية، وهو ما يؤهل لحدوث نوع من الفوضى تعتمد الأجهزة الأمنية على العنف الشديد والدموية في المواجهات للسيطرة عليه.

هلع غير مبرر

كل هذا الهلع من جانب النظام في الواقع ليس له أصداء لدى المعسكر الآخر من المعارضين، حيث تبدو المعارضة المصرية أكثر تفتتًا من ذي قبل في هذه الذكرى، مع انعدام أي دعوات شعبية حقيقية للنزول للتظاهر في الخامس والعشرين من يناير.

إذ تخرج هذه الدعوات عن فصيل معارض منشغل بمعاركه الداخلية "الإخوان المسلمين"، وهو ما سيؤثر بالطبع على تأثير هذه التظاهرات، المتوقع أن تخرج في المناطق ذات الثقل التنظيمي للإخوان، ولكنها ستكون بعيدة عن قلب العاصمة القاهرة بسبب تشديد القبضة الأمنية.

بينما ترى تيارات شبابية أخرى ضرورة تأجيل المواجهة غير المحسوبة مع النظام في هذه الحالة، لحين صناعة قاعدة شعبية تحتضن التحركات المعارضة ضد النظام.

من بين وجهتي النظر داخل معسكر المعارضة تضعف فكرة التظاهرات لإسقاط النظام، ولكن ما زالت هواجس 25 يناير تسيطر على العقلية الأمنية في مصر، نظرًا لرصد أسباب السخط الشعبي من قبل أجهزة النظام المعلوماتية، وتلك الإجراءات ربما يرى النظام فيها مناعة من تحول هذا السخط الشعبي المكتوم إلى انفجار من خلال تحركات للمعارضة بصورة عشوائية.

وتبقى من أهم أسباب هذه التحركات الأمنية هي حالة المواجهة بين مكونات الحكم في النظام المصري الحالي من جانب وثورة الخامس والعشرين من يناير بكل تجلياتها وتاريخها من جانب آخر، إذ دأبت أجنحة النظام على الهجوم على 25 يناير بصورة غير مسبقة في كل محفل متاح، وهي ظاهرة طبيعية لما مثلته 25 يناير من حراك ثار ضد هذه الأجنحة وكاد أن يقتلعها من جذور الحكم في مصر.